

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وثيقة أبها لمكافحة زيادة الوزن والسمنة

### المؤتمر العالمي الثاني لطب وجراحة السمنة

أبها - المملكة العربية السعودية (6-8 محرم 1438هـ (7-9 أكتوبر 2016م)

بروفيسور. توفيق خوجه، د. وليد أبو ملحة، د. يحيى الخالدي، د. محمد مرزا، د. محمد باوهاب، بروفيسور. عدنان مفتي  
بروفيسور. محمد النعمي، د. فهد الشهري، د. أحمد آل مفرح، بروفيسور. عبدالله العتيبي، د. منى آل مشيط

#### المقدمة:

عقد المؤتمر الطبي العالمي الثاني لطب وجراحات السمنة خلال الفترة من (6-8 محرم 1438هـ الموافق 7-9 أكتوبر 2016) في مدينة أبها في المملكة العربية السعودية والذي نظّمته الجمعية السعودية لطب وجراحات السمنة ومستشفيات القوات بالجنوب وجامعة الملك خالد بأبها والمقام تحت رعاية أمير منطقة عسير الرئيس الفخري للجمعية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز.

حيث أعرب جميع المشاركين بالمؤتمر من متحدثين عالميين وإقليميين وخليجيين ووطنيين عن امتنانهم وشكرهم لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وحكومته الرشيدة على إقامة هذا المؤتمر وعبروا عن تقديرهم للمملكة العربية السعودية بدورها الرائد في الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر العالمي لتعزيز الدور القيادي للمملكة في تطوير وتعزيز النظم الصحية على المستوى الدولي. وبناءً عليه خلص المجتمعون والمشاركون بالخروج

#### ب(وثيقة أبها لمكافحة زيادة الوزن والسمنة)

(1) تقديم الشكر والامتنان لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير الرئيس الفخري للجمعية على الدعم الكبير والرعاية اللامحدودة لتنظيم ورعاية هذا المؤتمر.

(2) وضع التصدي لمشكلة زيادة الوزن والسمنة على قمة أولويات القضايا الصحية والاجتماعية وأولويات النظم الصحية الوطنية وتوفير الدعم السياسي والموارد البشرية والمادية اللازمة لأنشطة مكافحة الوقاية والعلاج مع الاستفادة من المبادرات المحلية والإقليمية والدولية الخاصة بمكافحة السمنة.

3) وضع وتطبيق السياسات و الأنظمة والخطط والبرامج اللازمة للحد من تنامي المشكلة والعمل على خفض معدلات الاصابة والانتشار بين كافة فئات وأفراد المجتمع ذكورا واناثا وبالأخص العمر السني لفئة الاطفال واليافعين .

4) التأكيد على أن مكافحة السمنة هي مهمة وطنية مشتركة تقع مسئوليتها على كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاعات التعليمية ضمن الشراكة في التغيير والأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف ومرمي الرؤية الوطنية 2030 التنموية وتحسين مؤشرات الاداء.

5) النظر في إنشاء (مجلس / هيئة / لجنة وطنية) تتبع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية كجهة مرجعية واحدة يسند إليها مهام التخطيط والإشراف والتنسيق والمتابعة لضمان تكامل جميع السياسات والأنظمة والبرامج والبحوث كعمل مؤسسي ذو منهجية علمية تلتزم بخطط وطنية ذات مؤشرات لقياس التطور والتقدم المحرز وطنيا وتقييم أداء الجهات المعنية بمكافحة السمنة .

6) وضع السياسات وسن الأنظمة والتشريعات والقوانين لتعويض أطر تعزيز الصحة عموماً ولا سيما الوجبات الغذائية السريعة المحلية والمستوردة لدى المجتمع والمقاصف المدرسية لتقليل كميات الملح والسكر والتخلص من الدهون المتحولة والمهدرجة فيها طبقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية المعتمدة والخطة الخليجية التنفيذية 2014 – 2025 في هذا المجال.

7) إجراء وتنفيذ بحوث النظم الصحية والمجتمعية لوبائيات السمنة ورصد عوامل الاختطار وعبء الأمراض وتكليفها بصفة دورية منتظمة للمساهمة بكل كفاءة في وضع السياسات والبرامج اللازمة المبنية على المعطيات الوطنية واعداد التوجهات والمبادرات التي تعزز الاساليب الصحية للتوجه الصحي للحياة وتعامل بكل فعالية وكفاءة مع عوامل الاختطار للسمنة وخاصة لدى الأطفال واليافعين والنساء.

8) العمل على تعزيز سياسات واجراءات تمكين أفراد المجتمع ومرضى السمنة في مجالات الرعاية الصحية المقدمة تحت شعار ( صحة المواطن أولاً ) بشكل تكاملي مع كافة أطر النظم الصحية والاجتماعية المعمول بها والخطط الاستراتيجية الوطنية لتحسين صحة المواطن وتوظيف الوسائل الفعالة وحشد الجهود من أجل تحقيق هذا الشعار في مختلف المجالات المجتمعية والتوعوية والدينية والاقتصادية وتعزيز النشاط البدني مع التركيز على دور حماية صحة الفرد والأسرة والمجتمع.

9) التأكيد على أهمية تفعيل التنسيق والتعاون مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وإيجاد مبادرات وطنية وبرامج وقائية من قبل الجمعيات والهيئات العلمية مدعومة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة ( وزارة الصحة ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة التعليم ... الخ ) ومساهمة في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية الهادفة الى خفض عوامل الاختطار للسمنة وتعزيز الصحة والرعاية المجتمعية.

10) يتولى مجلس الشورى الاتي :

أ) وضع الأدوات النظامية الفعالة وتحديد أدوار ومسئوليات الجهات الحكومية والتأكيد على التكامل والتنسيق فيما بينها التي تلزم الجهات المعنية بتطبيق الإجراءات والاشتراطات اللازمة للحد من انتشار السمنة وخفض عبء المراضة .

ب) العمل على تفعيل برامج الرؤية الوطنية 2030 ومتابعة أداءها خاصة ماورد في برنامج التحول الوطني 2020 م بشأن تحسين جودة الخدمات الصحي بشقيها الوقائي والعلاجي

ج) إطلاع القطاع الخاص والشركات الكبرى والبنوك ومؤسسات المجتمع المدني بدور أكبر من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية الهادفة والبناءة

11) التأكيد على أن يتم إجراء العمليات الجراحية ذات العلاقة بالسمنة في مراكز طبية معتمدة حسب المعايير الوطنية من الجمعية السعودية لطب وجراحة السمنة

12) الرفع إلى هيئة التخصصات الصحية باستحداث تخصص دقيق في جراحة السمنة .

13) التأكيد على أهمية التزام جميع المراكز الطبية والعاملين فيها من أطبا في مجالات جراحة السمنة بالأدلة السريرية ( الإكلينيكية ) الوطنية المعتمدة من الجمعية السعودية لطب وجراحة السمنة وتعليمات وزارة الصحة .

14) إدراج تدبير وعلاج مرض زيادة الوزن والسمنة وما يتعلق من برامج الوقاية والتدخلات الدوائية والجراحية ضمن حزمة وثائق التأمين الصحية الأساسية بناءً على الأدلة الوطنية المعيارية المبينة على البراهين .

15) إلزام جميع الجراحيين العاملين في مجال جراحة السمنة بالاشتراك في قاعدة بيانات السجل الوطني في لجراحات السمنة وربطها بإعادة تجديد الترخيص المهني .